

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ بالتفويض،

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة

للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦١٨ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اللائحة الجديدة للغرفة

والصادرة فى ٢٠/٧/٢٠٠٨ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الجيزة جلسة ٦/٤/٢٠٠٩

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢/٢/٢٠١٠ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٩٣, ١٧٨٣١٧١٨ ج (فقط سبعة عشر مليوناً وثمانمائة وواحد وثلاثون ألفاً وسبعمائة وثمانية عشر جنيهاً وثلاثة وتسعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦١, ٤٨٣٠٨٤٦ ج (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وثلاثون ألفاً وثمانمائة وستة وأربعون جنيهاً وواحد وستون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٢, ١٣٠٠٠٨٧٢ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً وثمانمائة واثنان وسبعون جنيهاً واثنان وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ١٦, ٦٩٥٠٩٦٨٠ ج (فقط تسعة وستون مليوناً وخمسمائة وتسعة آلاف وستمائة وثمانون جنيهاً وستة عشر قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/٢/٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى